A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/AC.96/985
30 September 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي
الدورة الرابعة والخمسون

تقرير الاجتماع الثامن والعشرين للجنة الدائمة
(٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)

أولا - مقدمة

١- افتتح الاجتماع رئيس اللجنة التنفيذية، سعادة السفير فيسيها ييمر (إثيوبيا)، الذي رحب بجميع الحاضرين.

ثانيا - إقرار جدول أعمال الاجتماع الثامن والعشرين

٢- تم إقرار جدول أعمال الاجتماع (EC/53/SC/CRP.13/Rev.1).

ثالثا - اعتماد مشروع تقرير الاجتماع السابع والعشرين

٣- اعـــتمد مشـــروع تقرير الاجتماع السابع والعشرين للجنة الدائمة الذي عقد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، الوارد في الوثيقة EC/53/SC/CRP.12.

رابعا - البرنامج والتمويل

ألف - عرض لآخر ما استجد بشأن البرنامج والتمويل

٤- افتتح هذا البند مدير شعبة الاتصالات والإعلام، فوجه الأنظار إلى بيان عن آخر ما استجد من معلومات عن الحالة في عام ٢٠٠٣، يرد في الوثيقة EC/53/C/CRP.14. ولاحظ أن موازنة ميزانية المفوضية بالموارد المتاحة

مـــن الجهـــات المانحة، ما زالت مهمة صعبة؛ بيد أن ما اتخذ في وقت سابق من العام من تدابير في سبيل مباشرة عملـــيات بوتيرة يمكن مواصلتها طيلة العام قد عمل على وقاية كل من اللاجئين والبلدان المضيفة لهم والشركاء المنفذين من بعض ما واجهوه من حالات عدم يقين في عام ٢٠٠٢. وأعاد إلى الأذهان أنه تعين إجراء مزيد من عمليات التكيف نظرا للزيادات في المرتبات والتقلبات في أسعار العملات، إلا أن هذه العمليات قد أثرت بصفة رئيسية في الميزانيات الإدارية وميزانية المقر. ونوه بأن المفوضية قد ظلت تعمل جاهدة على توسيع قاعدة المانحين، إلا أنه ما زال يلزم إنجاز قدر أكبر كثيرا من العمل. كما أعرب عن الامتنان لازدياد الاستجابة إجمالا من الجهات المانحـــة عبر السنوات الماضية، على نحو ما تأكد في عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، فإن المنظمة تواجه عجزا قدره ٥٦ مليون دولار في العام الجاري، وهو يوجه نداء من أجل المساعدة على سد هذه الهوة.

٥- وأثناء المناقشة التي دارت في إطار هذا البند، أعربت وفود عديدة عن ارتياحها لكون حالة التمويل أقل خطورة هذا العام منها في العام الماضي، نظرا لما تم إجراؤه من تخفيضات في وقت سابق من هذا العام. غير أن أحد الوفود لاحظ مع الأسف أنه، على الرغم من تحسن الحالة، ما زال مستوى المساعدة غير واف.

٦- وطلب بعض الوفود مزيدا من المعلومات عن الموارد المالية التي ما زالت متاحة في إطار احتياطي التشغيل، حيث إن الأرقام المتاحة (EC/53/SC/CRP.14، المرفق الأول) لا تبين ذلك. كما أعربت بعض الوفود عن قلقها لأن محدودية الاحتياطي قد تطرح مشاكل في ما إذا حدثت حالات طوارئ جديدة. كما استفسر أحد الوفود عن ســـبب عـــدم استخدام الاحتياطي التشغيلي لتلبية النداءات الصغيرة نسبيا المندرجة في فئة النداء الخاص لعموم أفريقيا، الذي وجه استفسارات أخرى من هذا الصيف. وتناولت استفسارات أخرى مسائل متصلة ببيانات عن مستويات الالتزامات، وعن تبرعات غير محددة، وهي بيانات ترد في المرفق الأول.

٧- وأعرب أحد الوفود عن تقديره للبلدان النامية المضيفة للاجئين على ما قدمته من إسهام هام، من خلال شعورها باحتياجات اللاجئين إلى الحماية، ومن خلال مساهمة هذه البلدان في السعي إلى إيجاد حلول مستديمة.

٨- وأكـــد المراقـــب المـــالي ومدير شعبة الإدارة المالية وإدارة الإمدادات، ورئيس قسم الميزانية، في معرض إجابـــتهما على ما وجه إليهما من أسئلة، أنه سيلزم مواصلة إدارة الموارد المالية إدارة جيدة في الفترة المتبقية من العام، بغية تدارك العجز المرتقب. وبينا أن الاحتياطي التشغيلي لا يتعدى حاليا ١٠ ملايين دولار، مما يفسر قرار توجـــيه الـــنداء الخاص لعموم أفريقيا بدلا من استخدام الاحتياطي. كما أشارا إلى أن المرفق الأول بالوثيقة التي تتـــناول آخـــر ما استجد من معلومات يشمل لأول مرة مبالغ الالتزامات الراهنة. أما النظام المالي الجديد المقرر الأخـــذ به في عام ٢٠٠٤ فسيقدم بموجبه مزيد من التقارير عن أحدث ما يستجد من معلومات عن مستويات الالـــتزامات والإنفاق، وسيتيح رصدا أفضل لمعدلات التنفيذ أثناء العام. كما شرحا أن التبرعات المعقودة "غير المحددة" يقصد بها تبرعات كان قد أعلن عنها، دون بيان البرنامج المحدد الذي خصصت لـــه.

٩- واختتم مدير شعبة الاتصالات والإعلام بيانه مؤكدا أن المفوضية تتوقع بلوغ نهاية العام دون إجراء مزيد من التخفيضات في البرامج، شريطة تلقي بعض التبرعات الإضافية، على أن يقتصر رصدها على مشاريع إقليمية أو دون إقليمية.

باء - الميزانية البرنامجية السنوية للمفوضية لعام ٢٠٠٤

١٠- عرضت نائبة المفوض السامي هذا البند الفرعي، فوجهت نظر اللجنة الدائمة إلى الميزانية البرنامجية السنوية للمفوضية لعام ٢٠٠٤ (A/AC.96/979) وإلى تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية المقترحة (A/AC.96/979/Add.1). كما وزع تصويب لوثيقة الميزانية (A/AC.96/979/Corr.1).

١١- وركزت على ثلاث مسائل، هي: المقترح الداعي إلى تضمين الاحتياطي التشغيلي فئة فرعية إضافية، يؤخذ بها على سبيل التجربة خلال عام ٢٠٠٤، بغية استحداث سلطة التزامية تشمل ما يلي: تلقي التبرعات الجديدة المخصصة للاضطلاع بأنشطة إضافية غير مدرجة في البرنامج (A/AC.96/979، الفقرات ٢٨-٣١)؛ ونصيب المفوضية من الميزانية العادية للأمم المتحدة (الفقرتان ٤١ و٤٢)؛ ومستويات الوظائف والتوظيف في المفوضية (الفقرات ٥٣-٧٢).

١٢- وأعربت وفود كثيرة عن تقديرها لتحسن نوعية وثيقة الميزانية البرنامجية السنوية، التي تبين أنها أيسر قراءة وأكثر شفافية. كما لاحظت أن الوثيقة المذكورة قد وزعت على اللجنة قبل انعقاد اجتماعها بفترة لا بأس بها، مما أتاح لها متسعا من الوقت لدراسة مضمونها. ورحبت وفود عديدة بما أضيف من أهداف ومؤشرات فيما يتعلق بميزانيتي العمليات والدعم على السواء. وطلب أحد الوفود إدراج مؤشرات وبيانات أساسية أكثر قابلية للقياس بغية جعل الميزانية أكثر قدرة من ذي قبل على تحقيق نتائج محددة . وطالب ذلك الوفد، إلى جانب غيره، بإعادة النظر في ترتيبات إشراك اللجنة في استعراض الميزانية كجزء من المناقشات بشأن أدائها، على النحو المتوخى في مقترحات المفوضية لعام ٢٠٠٤.

١٣- وأغلب أعضاء الوفود الذين تناولوا مسألة الاحتياطي التشغيلي قد نوهوا بما أدلت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من تعليقات، إلا أنهم ذكروا أنهم يفضلون الآلية التي اقترحها المفوض السامي في وثيقة الميزانية. وقالوا إنهم لا يحبذون كثرة الصناديق الاستئمانية، حيث إنها قد تعمل على تقويض الميزانية الموحدة. ومع أن الوفود ليست جميعها مقتنعة بعد بجدوى الآلية المقترحة، فهي توافق على المضي قدما بها، على سبيل التجربة لعام واحد. وطلبت وفود عديدة إحاطة اللجنة الدائمة علما بانتظام أثناء عام ٢٠٠٤ بما يرد من تبرعات من أجل هذه الأنشطة الإضافية، وبطبيعتها. وأكدت هذه الوفود أنه سيلزم لهذه الأنشطة أن تكون متوافقة مع الولاية

المسندة إلى المفوضية، وأنه ينبغي إجراء استعراض مستفيض لمسألة التبرعات الإضافية باستخدام هذه الآلية، وذلك قبل إقرار الميزانية السنوية لعام ٢٠٠٥.

١٤- وأعـــرب العديد من الوفود عن التأييد الكامل لزيادة نصيب المفوضية في الميزانية العادية للأمم المتحدة. وربـــط البعض هذه المسألة بتقرير مجلس مراجعي الحسابات وبضرورة تحسين الإدارة المالية، وبضرورة أن تتناول المفوضـــية على نحو متضافر التوصيات الأساسية المقدمة من مراجعي الحسابات، ولا سيما ما يتصل منها، بالملاك الوظيفي وفئة الموظفين الذين ينتظرون التكليف التالي. فمن شأن ذلك أن يمكن الوفود من دعم الزيادات الإضافية في الميزانية العادية للمفوضية. كما حث بعض الوفود المفوضية على إبقاء إنفاقها الإداري قيد الاستعراض المستمر، بهدف تخفيضه كنسبة من مجموع الإنفاق.

١٥- ورحب معظم الوفود بالمعلومات الشاملة عن وظائف المفوضية ومستويات التوظيف فيها، وهي معلومات واردة في الميزانـــية البرنامجية السنوية، حيث وجدتها شفافة وسهلة الاستيعاب، وشجعت على مواصلة الشفافية. وطلـــب أحد الوفود معلومات إضافية عن تخفيض عدد موظفي المشاريع؛ وطلب وفد آخر توضيحات عن كيفية إجـــراء تخفيضـــات في مســـتويات التوظيف حسب الاحتياجات التشغيلية. ولاحظ أحد الوفود أن التخفيضات الوحـــيدة في عدد الموظفين داخل أوروبا كانت في البلقان، وطلب معلومات عن نتائج استعراض الملاك الوظيفي للمفوضية في مكاتب أوروبا الغربية. وأثار بعض الوفود مسألة الموارد المخصصة من أجل التدريب، وخاصة من أجل الحماية. وشددت تلك الوفود على وجوب عدم تخفيض تلك الموارد.

١٦- وعلقت وفود عديدة على أساس الميزانية المزمع عرضها، فرحبت بمقترح المفوضية الوارد في وثيقة الميزانية (الفقرة ٢١) والداعي إلى تكييف نهجها التنفيذي مع نهج يقوم على تحديد جميع احتياجات اللاجئين، بالتعاون مع جمـــيع أصـــحاب الشأن، استنادا إلى معايير دنيا يتفق عليها. وسوف تتضمن هذه العملية أيضا مشاورات بشأن كيفـــية تلبـــية تلك الاحتياجات، بالتعاون مع شركاء آخرين. وأشارت وفود أخرى إلى لزوم أن تكون الميزانية المعروضة على اللجنة التنفيذية واقعية كيما تنال أفضل حظوظ تمويلها.

١٧- وشملت المسائل الأخرى التي أثارتها الوفود دعمها لإضفاء طابع رسمي على ممارسة المفوضية المتعلقة بسداد تكاليف الدعم التي يتم تكبدها في المقر بشأن البرامج التكميلية للميزانية البرنامجية السنوية؛ وضرورة زيادة إبراز مساهمات المانحين غير المخصصة لمشاريع معينة، فضلا عن الاعتراف بتبرعات صغار المانحين؛ ومخصصات الميزانية المقترحة للاجئين من النساء والأطفال؛ والآليات الرامية إلى التخفيف من آثار تقلب سعر العملة.

١٨- وردا على ملاحظات أبدتها وفود بشأن مسالة اتباع نهج في وضع الميزانية يقوم على الاحتياجات، لاحظ مديـــر شعبة الاتصالات والإعلام أن ذلك يشكل تغيرا عن الممارسة المتبعة سابقا ستجد بعض المكاتب القطرية

الأخذ به أكثر صعوبة من غيرها. ومن المحتمل أن تظل الموارد عند مستوى أدنى من مستوى الاحتياجات الشاملة، وستواصل ميزانية المفوضية أخذ التوقعات الواقعية في الاعتبار. والهدف هو بلوغ معايير دنيا من المساعدة تتطلب الدعم من جميع أصحاب الشأن المعنيين.

١٩- وفيما يخص مسألة تقلب الاحتياجات من الملاك الوظيفي للمكتب، لفتت نائبة المفوض السامي الانتباه إلى أن مجموع القوى العاملة يتألف من عناصر مختلفة تسمح بدرجة من المرونة. أما فيما يتعلق بالملاك الوظيفي في أوروبا، يجري النظر في عدة خيارات، وستتاح التفاصيل قريبا. وأوضح رئيس قسم الميزانية أن تحويل بعض موظفي المشاريع إلى عقود تجارية يشمل أساسا حراسا وعمال تنظيف تستخدمهم الآن شركات محلية. وردا على ملاحظات بشأن إمكانية إيجاد آلية لتدارك التقلبات المتوقعة في أسعار صرف العملات. شدد المراقب المالي على أنه يجري إيلاء هذا الموضوع العناية اللازمة، على نحو ما أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وعلى أن المفوضية تطبق سياسة ضريبية حذرة ومحافظة.

خامسا- التنسيق

٢٠- عرض مدير الاتصالات والإعلام الوثيقة التي تتضمن آخر ما استجد بشأن مسائل التنسيق (EC/53/SC/INF.2)، فأكد أن المفوضية تعمل على تحسين تعاونها مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وفقا للنهج الاستراتيجي المبين في التقرير عن عملية المفوضية لعام ٢٠٠٤. ويسعى هذا النهج، في جملة أمور، إلى تجاوز ما يوجد في ولاية المفوضية من ثغرات بين الشؤون الإنسانية وشؤون التنمية؛ وتحقيق أوجه التآزر القائمة على ما لدى شركاء المفوضية من كفاءة وخبرة؛ وتقديم نهج أسرع وأكثر انتظاما وشمولا في التصدي لحالات الطوارئ وإيجاد حلول مستدامة.

٢١- ونظرا إلى أن المفوضية تطلب إلى اللجنة التنفيذية أن توافق على طلبها أن تشترك مستقبلا في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة الإيدز، قدم المدير شرحا للعمليات والآثار المالية المترتبة على الاشتراك في رعاية البرنامج. كما سلط الضوء على بعض الأنشطة التي جرت مؤخرا فيما يتعلق بدراسات تمويل المشاريع الإنسانية، والصلة بين الهجرة واللجوء، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية الشريكة. وأشار في ختام بيانه إلى تضمين جدول الأعمال اجتماع اللجنة الدائمة لإطار الحلول المستديمة لصالح اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذي تعنى بهم المفوضية (EC/53/SC/INF.3).

٢٢- وتحدث عدد من الوفود ردا على مقدمة المدير وقال العديد منهم إنهم يعتبرون أن المفوضية قد حققت تقدما ملحوظا خلال السنة الماضية فيما يتعلق بالتنسيق، وأعربت عن تقديرها لتحسن نوعية الوثيقة التي تتضمن آخر المستجدات. كما أعربت عن رغبتها في تحقيق مزيد من التقدم في مجال التنسيق فيما يتعلق، على سبيل المثال،

بعملـــية النداء الموحد وعملية توحيد النداءات الإنسانية. وفيما يخص المهجرين داخليا، ذكرت الوفود أنها تعتبر إخطار المفوضية السنوي الموجه إلى منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ خطوة في الاتجاه السوي، غير أنه يلـــزم بذل مزيد من الجهود. وشدد العديد من الوفود على عدم وجود بديل عن النهج التعاوني المتبع في معالجة مشكلة المهجرين داخليا، واتفقوا في الوقت ذاته مع وجهة نظر المفوضية بوجوب تعزيز ذلك النهج.

٢٣- وأبـــدت الوفـــود عموما تأييدها لرغبة المفوضية في السعي إلى المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة الإيدز، مما يساعد على ضمان إشراك اللاجئين والمهجرين داخليا إشراكا تاما في الكفاح العـــالمي ضد فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأعربت الوفود عن ترحيبها بإطـــار العمل على إيجاد حلول مستديمة، بيد أن أحد الوفود أكد أن التنمية من خلال الإدماج المحلي لا تشكل كأداة للإدماج المحلي، التزاما، ولا يمكن تطبيقها في جميع الحالات. وشددت وفود أخرى على ضرورة أن تستخدم المفوضية إطار العمل من أجل إشراك الفعاليات الإنمائية في البحث عن حلول، وليس القيام مباشرة بأنشطة تتجاوز الولاية الأساسية المسندة إلى المفوضية.

٢٤- ورحبت عدة وفود بإدراج المنظمات غير الحكومية في العرض عن آخر ما استجد من تطورات وشددت عـــلى ضـــرورة عمل المفوضية بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية في جميع مراحل العمليات، من تقييم الاحتياجات والتخطيط إلى ما يلي ذلك من مراحل. واعتبرت التوجيهات التي أصدرها المفوض السامي مؤخرا في مجال السياسات (المذكرة المشتركة بين المكاتب/مذكرة المكاتب الميدانية) خطوة هامة في هذا الصدد.

٢٥- وعلقت فود كثيرة على العلاقة بين اللجوء والهجرة ودعا بعضها إلى توفير مزيد من المعلومات عن فريق جنيف المعني بالهجرة وفريق العمل المعني باللجوء والهجرة وإلى مناقشة أعمالهما. واستفسر أحد الوفود عما استجد بشـــأن مذكرة التفاهم المعقودة مع برنامج الأغذية العالمي وبشأن الحالة في البلدان الرائدة الخمسة التي اختيرت للتنفيذ الأولي بموجب المذكرة.

٢٦- وشـــكر المديـــر في رده الحاضرين على ما قدموه من دعم. وأشار إلى الاجتماعات المعقودة مؤخرا مع المفوضية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن عملية إصدار النداءات الموحدة وعملية توحيد النداءات الإنسانية مـــن أجـــل تحسين تبسيط هاتين العمليتين، وأعرب عن أمله في مواصلة التقدم في هذا المجال. وتعهد أيضا بعقد جلســـات إحاطة إعلامية بشأن فريق جنيف المعني بالهجرة وفريق العمل المعني باللجوء والهجرة وبتوفير معلومات عن آخر ما استجد بشأن البلدان الرائدة المذكورة في مذكرة التفاهم المعقودة مع برنامج الأغذية العالمي.

٢٧- واختتم الرئيس هذا البند بالتشديد على أهمية التنسيق، وبخاصة في سياق التماس حلول مستدامة للاجئين.

سادسا – الإدارة والتمويل

٢٨- افتتح المراقب المالي هذا البند بعرض الوثيقة A/AC.96/978: متابعة الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات وتقريره عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وأوضح أن جميع التوصيات المتصلة بسنة ٢٠٠١ باستثناء واحدة قد نفذت أو هي في سبيلها إلى التنفيذ. وتبقى مسألة واحدة تتصل بمشروع تجديد نظم الإدارة سيجري تنفيذها في عام ٢٠٠٤.

٢٩- ثم علق بإيجاز على الوثيقة A/AC.96/977: صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي: حسابات عام ٢٠٠٢، مشيرا إلى أن إدارة حالة التمويل كانت صعبة في العام الماضي وأنها ستكون حرجة هذا العام أيضا. ووجه الانتباه إلى الجهود التي بذلت من أجل التعجيل في اتخاذ إجراءات بشأن مسألتي الموارد البشرية والإدارة.

٣٠- وفيما يخص الوثيقة A/AC.96/978/Add.1: التدبير المتخذة أو المقترح اتخاذها استجابة للتوصيات الواردة في تقرير مراجعي الحسابات، أفاد المراقب المالي أنه تمت الموافقة على معظم التوصيات وأن العديد منها بدأ تنفيذها فعلا.

٣١- وأعربت عدة وفود في كلماتها عن شواغل جدية إزاء قضايا مثارة في تقارير مراجعي الحسابات، منها قضايا ما برحت تتكرر منذ عدة سنوات. وشددت بوجه خاص على حاجة المفوضية إلى تحسين تطبيق المعايير المتعلقة باختيار الشركاء والرصد والمساءلة والإبلاغ. ووجهت الوفود الانتباه أيضا إلى عدد من القضايا المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، بما في ذلك سياسة التناوب وارتفاع نسبة الموظفين "الدائمين" وما يترتب على ذلك من عبء ثقيل من حيث التزامات انتهاء الخدمة والتقاعد ومشكلة الأعداد الكبيرة من الموظفين الذين ينتظرون التكليف التالي. ورغم الاعتراف بما أحرزه المفوض السامي من تقدم في التصدي للمسألة الأخيرة، أشار أحد الوفود أيضا إلى احتمال الربط بين أوجه القصور في إدارة الموارد البشرية وما ثار مؤخرا من أزمات كبيرة مثل الأزمات المتعلقة بالاستغلال الجنسي وعملية إعادة التوطين وحذرت عدة وفود من أن المانحين يتوقعون حسن التصرف في أموالهم من حيث الكفاءة والفعالية والأثر وأنهم يقارنون قدرة مختلف الوكالات على تحقيق الأهداف التشغيلية.

٣٢- ودعت عدة وفود المفوضية إلى تحسين آلياتها في مجال الرصد والإبلاغ وأثار أحد الوفود مسألة التعهدات غير المدفوعة في نهاية السنة، مستفسرا عما إذا كانت تستعمل في السنة التالية. وتساءلت عدة وفود عن الفوائد التي سيتيحها تنفيذ مشروع تجديد نظم الإدارة وهل يحين موعد جنيها قريبا، معربة عن قلقها من أن نقص الموظفين في مجال التمويل في شعبة إدارة الشؤون المالية والتوريد قد يعوق الجهود المبذولة لمعالجة المسائل المتكررة،

التي ما زال بعضها معلقا منذ سنوات، ولا سيما المشاكل غير المحلولة المتعلقة بالممتلكات غير القابلة للاستهلاك. ورأى عدد من الوفود ضرورة موافاة اللجنة الدائمة بمزيد من التقارير عن التقدم المحرز في متابعة توصيات مراجعي الحسابات الخارجيين.

٣٣- وأكد المراقب المالي في رده تأييده للاقتراح الداعي إلى زيادة الحوار مع اللجنة الدائمة بشأن هذه الشواغل. ثم أشار إلى أن شعبة إدارة الشؤون المالية والتوريد تتعقب باستمرار تعهدات المانحين غير المدفوعة. وأوضح أن متوسط المدة المنقضية ما بين تقديم التعهد واستلام المبلغ هي ثلاثة أشهر، وأن المفوضية تسعى إلى تقليص هذه المدة بالتنسيق مع المانحين لتحقيق أهداف منها بوجه خاص الإقلال قدر الإمكان من مخاطر تقلب أسعار الصرف. وفيما يتعلق بالتزامات انتهاء الخدمة والتقاعد، ذكر المراقب المالي اللجنة بأن هذه المشكلة قائمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وأن المفوضية تنتظر نتائج دراسة للأمم المتحدة لكي تسترشد بها. ثم أقر بوجود مشاكل جدية تتصل برصد الشركاء المنفذين ومساءلة المفوضية في هذا الصدد. وأكد أن مشروع تجديد نظم الإدارة سيسهل هذا الرصد ويزيد من فعاليته، كما أنه سيتيح تسهيل وتحسين إدارة أصول الممتلكات غير القابلة للاستهلاك (التي تزيد قيمتها عن ٢٥٠ مليون دولار) عن طريق جملة أمور منها بوجه خاص إعادة توزيع هذه الأصول على نحو أنسب وأدق زمنيا وتسجيلها تسجيلا شاملا.

٣٤- وتعهد مدير إدارة الموارد البشرية بموافاة اللجنة التنفيذية في الأسبوع التالي بعرض موجز عن اعتماد مجموعة شاملة من السياسات الجديدة في مجال الموارد البشرية. وذكر بأن المفوض السامي جمد التعيينات غير محدودة المدة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وأكد للجنة أن المفوضية ستقيم مستقبلا مدى توافر الشواغر قبل منح تعيينات غير محدودة المدة. وأضاف قائلا إن إدارة الموارد البشرية تتخذ أيضا إجراءات لإسداء المشورة للموظفين الذين ينتظرون التكليف التالي ولإقناع المديرين بمنح الأولوية لاختيار هؤلاء الموظفين لملء الشواغر.

٣٥- وأكدت نائبة المفوض السامي أن مشروع تجديد نظم الإدارة سيبدأ تنفيذه في المقر الرئيسي في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ قبل الانتقال إلى تركيبه في الميدان خلال عام ٢٠٠٤، حيث من المقرر أن يكتمل ذلك في عام ٢٠٠٥. وجزمت بأن هذا المشروع سيساهم في التصدي لمسائل التمويل والتوريد التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات. وأكدت نائبة المفوض السامي مجددا أن الموظفين الذين ينتظرون التكليف التالي هم نتيجة طبيعية لسياسة التناوب التي تتبعها المفوضية والتي تقضي بأن يغير ثلث مجموع موظفي الفئة الفنية وظائفهم كل سنة. ورأت أنه من المهم أن توضح أن معظم الموظفين الذين ينتظرون التكليف التالي يبقون بلا وظيفة لفترات قصيرة نسبيا (تتراوح ما بين ٦ و٩ أشهر) وأن جميعهم تقريبا يعملون خلال ذلك - إما يوفدون في بعثات أو يكلفون بمشاريع. وسلمت بأن بعض الموظفين لبثوا، في حالات استثنائية، ينتظرون تكليفهم بإحدى المهام فترات طويلة، ولكنها، طمأنت اللجنة بأنه يجري اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الموضع.

سابعا – أية مسائل أخرى

٣٦- ذكـــر الرئيس اللجنة الدائمة ببعض الترتيبات العملية بشأن الدورة المقبلة للجنة التنفيذية التي ستعقد في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بما في ذلك تقديم معلومات عن الجلسة الإعلامية الخاصة التي ستنظم لإطلاع أعضاء اللجنة التنفيذية على وقائع اجتماع المنظمات غير الحكومية لما قبل دورة اللجنة التنفيذية لعام ٢٠٠٣ الذي سيعقد في اليوم التالي.

٣٧- ثم أعطى الكلمة لنائبة المفوض السامي التي أخطرت اللجنة بقرارها ترك المنظمة في نهاية عام ٢٠٠٣.

٣٨- ولعدم وجود مسائل أخرى، أعلن الرئيس انتهاء الاجتماع.

– – – – –